الأمم المتحدة

SSC/18/1

Distr.: General
31 March 2014
Arabic
Original: English

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة الثامنة عشرة

نيويورك، ١٩-٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع مراعاة الدور التكميلي الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ النتائج الصادرة في هذا الصدد عن المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والميادين المتصلة بهما**

موجز

يستعرض هذا التقرير الاتجاهات والمسائل المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤. ويجري هذا الاستعراض ضمن الإطار الذي حددته خطة عمل بوينس آيرس لعام ١٩٧٨ وأعادت توجيهه استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ١٩٩٥ وكذلك وثيقة نيروبي الختامية التي اعتمدها في عام ٢٠٠٩ مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتناول

* SSC/18/L.2.

** أدت المشاورات المكثفة التي أجريت بشأن الوثيقة SSC/18/3 إلى تأخير وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير.

250414 240414 14-28448 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير التطورات الجارية على الصعد الثنائية والإقليمية والأقاليمية، والدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو، والدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، والأمثلة البارزة على العمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والقطاع الخاص. والتقرير مقدم استجابة للمقرر ٢/١٧ الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها السابعة عشرة في عام ٢٠١٢.

أولا – مقدمة

١ – لا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب يضطلع بدور متزايد الأهمية والاتساع في الشؤون الدولية. وهو يتضمن طائفة واسعة من التفاعلات فيما بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني والوكالات الدولية ويشكل أساس النمو الاقتصادي السريع الذي أدى إلى تحسين أحوال البشر في جميع البلدان النامية في العقود الأخيرة. وحسب ما يرد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، ”ما من بلد كانت بياناته متاحة حقق في عام ٢٠١٢ قيمة أقل في مؤشر التنمية البشرية من القيمة التي سجلها في عام ٢٠٠٠“[(١)].

٢ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت الدول الأفريقية احتفالات مهمة بالذكرى السنوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وجددت التزامها بالتركيز على المشكلات الهيكلية الأساسية التي تعرقل التنمية. وتبدت فروق كبيرة على صعيد المناطق دون الإقليمية في آسيا في أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب ونطاقه، إلا أن جميع الدول واصلت المشاركة بقوة في عمليات تعاونية. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اتخذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب منحى إنسانياً واجتماعياً فريداً شكّل الطلب المتزايد على المبادرات الأقاليمية. ويتسم التعاون الأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب بقدر مدهش من الاتساع والتنوع، لا سيما في أفريقيا، على عكس الوضع منذ ثلاثة عقود حين كانت تلك الأنشطة نادرة. وهناك أيضا دعم قوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تقدمه معظم البلدان المانحة الرئيسية في الشمال. وداخل منظومة الأمم المتحدة، أصبح للسياسات والبرامج المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب طابع استراتيجي متزايد، وبدأت حالة التجزؤ في المواضيع تتراجع، بدعم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمثل الدعم المقدم من الشركات والمجتمع المدني عاملا متزايد الأهمية.

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ (كندا، ٢٠١٣)، الصفحة ’٤‘.

٣ - وفي الجانب السلبي، واجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة قيد الاستعراض معوقات بسبب استمرار تأثير الركود الطويل الأمد وبطء الانتعاش في الأسواق الصناعية، وكذلك العجز القائم في الحساب الجاري بالبلدان النامية. وقد أثارت تلك المشاكل تساؤلات بشأن مدى قدرة الجنوب على أن يظل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي. ولكن في وقت إعداد هذا التقرير (آذار/مارس ٢٠١٤)، كان الجنوب لا يزال يسجل نموا يدعمه الطلب المحلي والطلب فيما بين بلدان الجنوب. ويعكس رأي المستثمرين في الأسواق الناشئة درجةً من عدم التيقن بصدد عناصرها الأساسية، دون فقدان الثقة في تلك العناصر[٢].

٤ - وتتوافر أمام الجنوب قدرة تكنولوجية آخذة في النضج وطبقة متوسطة نامية كفيلان بالحفاظ على النمو الطويل الأجل. وإضافةً إلى ذلك، تقوم التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات بتحويل المعوقات التقليدية إلى إمكانات جديدة غير مسبوقة في التنمية.

٥ - وفي استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات، أكدت الدول الأعضاء من جديد تزايد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ودعت الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة وغيرها من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى زيادة تعميم مراعاة ذلك التعاون في أنشطتها. وهناك أيضا إقرار واسع بتزايد أهمية التعاون فيما بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باعتبارهما عنصرين يكملان التعاون بين الشمال والجنوب، في المناقشات التي تجري بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي أهداف التنمية المستدامة.

٦ - وقد دعا أيضا واضعو السياسات إلى أن تركز أنشطة التعاون فيما بلدان الجنوب على تحقيق الأهداف المهمة التي حددتها المؤتمرات العالمية الرئيسية. وفي الوثيقة الختامية الصادرة عن المناسبة الخاصة التي دعا إلى عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، لاحظ رؤساء الدول والحكومات أن ”أشد البلدان احتياجا إلى اهتمامنا ودعمنا هي أكثر البلدان النامية تخلفا عن الركب“ (القرار ٦٨/٦، الفقرة ٥).

(٢) http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424052702303460004579193963362146726
http://www.euromoney.com/Article/3308701/BlueBay-bullish-on-emerging-market-investment-grade-bonds.html#ad-image-3426?copyrightInfo=true.

٧ - ويقدم هذا التقرير استعراضا عاما للتطورات الرئيسية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كما يقدِّم وصفاً توضيحياً وليس شاملاً للتقدم المحرز خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٤ في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتوصيات الواردة في وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في عام ٢٠٠٩. وتستند النتائج إلى بحوث أجراها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتجلت في الأدبيات الصادرة في هذا الصدد، وإلى المعلومات المقدمة من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها.

ثانيا - السياق العالمي والاتجاهات العالمية

٨ - يعرض السياق العالمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوبي صورة متباينة. فمن ناحية، لا تزال التجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية تشهد تعافيا بطيئا في الاقتصادات المتقدمة، مع تصدر الولايات المتحدة الأمريكية القائمة. فالناتج العالمي قد نما بنسبة ٣,١ في المائة خلال عام ٢٠١٢ و ٣,٠ خلال عام ٢٠١٣ ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ [٣]. وفي منطقة اليورو، سجل النمو معدلات موجبة في الربع الثاني من عام ٢٠١٣ مدفوعا بتحسن النمو في ألمانيا[٤]. وفي اليابان، من المتوقع أن يظل النمو في مستوى ثابت عند ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٤. ومن ناحية أخرى، ضعف النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. فقد نمت تلك الاقتصادات في عام ٢٠١٣ بمعدل ٤,٧ في المائة مقارنة بمعدل ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٢، ولكن من المتوقع أن يتحسن ذلك المعدل في عام ٢٠١٤. ففي الصين، انتعش النمو بدرجة كبيرة في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ ومن المتوقع أن يهدأ عند مستوى ٧,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي الهند يُتوقع أن يرتفع النمو من معدل ٤,٤ في المائة الذي بلغه في عام ٢٠١٣ إلى معدل ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من المتوقع أن يستمر تحسن معدل النمو الذي بلغ ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٣[٥].

(٣) صندوق النقد الدولي، التقرير عن المستجدات في آفاق الاقتصاد العالمي، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الصفحة ٣.

(٤) البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، المجلد ٨ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، الصفحة ١٨.

(٥) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انقسام البشرية: مواجهة التباين في البلدان النامية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

٩ - إلا أن آفاق النمو في الجنوب تخيِّم عليها بوجه عام مجموعة متضافرة من العوامل الخارجية والداخلية. ففيما يتعلق بالعوامل الخارجية، أدى سحب تدابير التيسير الكمي في الولايات المتحدة إلى إضعاف التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية. وفيما يتعلق بالعوامل الداخلية، يشكل العجز الكبير في الحساب الجاري وعدم استدامة الإقراض المصرفي في السنوات الأخيرة تهديدات للنمو. ويُتوقع أيضا أن يكون لانخفاض أسعار السلع الأساسية تأثيرٌ سلبي. ففي الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، تراجعت الأسعار الحقيقية للطاقة بنسبة ٩ في المائة والغذاء بنسبة ١٣ في المائة، في حين انخفضت أسعار الفلزات والمعادن بنسبة ٣٠ في المائة. ولا يتوافر للبلدان التي تسجل عجزا كبير في حساباتها الجارية سوى نطاق محدود لا يساعد على توفير المحفزات المالية اللازمة لمواجهة الضغوط الخارجية. وقد أدى تضافر تلك المشاكل إلى إثارة تساؤلات بشأن مدى قدرة بلدان الجنوب على مواصلة دفع النمو العالمي.

١٠ - وكانت للاتجاهات السائدة في السياق الاجتماعي والسياسي والبيئي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ آثارٌ سلبية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد جاء في التقرير المعنون المخاطر العالمية لعام ٢٠١٤ الصادر عن المحفل الاقتصادي العالمي أن البطالة الهيكلية، والعمالة الناقصة، والتفاوت في الدخل، وأزمات المياه، والمخاطر المتصلة بتخفيف أثار تغير المناخ والتكيف معه هي بعض أهم الأخطار التي تهدد الاستقرار العالمي في المستقبل. وقد ساهم اتساع التفاوت في الدخل، الذي تفاقم نتيجة للممارسات التجارية غير الخاضعة للتنظيم وغير العادلة التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات، واستمرار البطالة الهيكلية، لا سيما بين الشباب، في رفع معدلات الجريمة وركود الاقتصادات وخلق ضغوط اجتماعية. وتمثل حالات التباين في مجالات أخرى مثل إمكانية الحصول على الكهرباء والرعاية الصحية والتعليم عوامل ضغط أخرى تعرقل التقدم والتنمية بين البشر.

١١ - وأدت أحوال الطقس البالغة السوء مثل الإعصار المداري هايان في الفلبين، والأزمات السياسية، والنزاعات المسلحة في جميع مناطق الجنوب الثلاث إلى فرض تكاليف ضخمة على التنمية. وتوضح آثار العدوى الناجمة عن تلك الأحداث، من حيث تدفقات اللاجئين والتداعيات الاقتصادية السلبية والتوترات السياسية، مدى الحاجة الملحة إلى الإصلاح، بالنظر إلى تزايد الاعتماد المتبادل فيما بين البلدان والحاجة الملحة إلى الاضطلاع بإصلاحات في البنيان الكلي الذي يقوم عليه التعاون العالمي.

ثالثا – البلدان النامية

١٢ – تشكل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واقعا شديد التنوع لبلدان في جنوب العالم توحدها تواريخ ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة. وأحد أكثر المؤشرات شمولا الذي يجسد السمات المشتركة والاختلافات بينها هو مستوى التكامل الإقليمي، الذي يتبدى بوضوح شديد في حجم التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة. فعلى مدى الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١، كان متوسط نسبة الصادرات بين بلدان أفريقيا في مجموع الصادرات ١١ في المائة (تزيد بنحو ١٠ نقاط باحتساب التجارة غير الرسمية من بين العوامل) و ٢١ في المائة بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٥٠ في المائة بين بلدان آسيا النامية[٦]. (وفي حالة أوروبا وأمريكا الشمالية، كان متوسط النسبة أعلى من ٧٠ في المائة[٦]). ومن المؤشرات الأساسية الأخرى على الفروق بين تلك البلدان إنتاجية العمالة. ففي أفريقيا، كانت الإنتاجية ٤ ٧٣٤ دولارا للعامل؛ وفي شرق آسيا كانت ٦ ٦٣١ دولارا؛ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٨ ٨٩٠ دولارا[٧]. وتشير تلك الإحصاءات أيضاً إلى الإمكانات غير المحققة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية.

١٣ – وكان أحد العوامل الجديدة التي وحدت المناطق الثلاث خلال الفترة قيد الاستعراض هو الغضب إزاء الأزمة التي تسببت فيها مؤسسات مالية عبر وطنية كبيرة والتي دفعت ملايين الأشخاص إلى هوة البطالة والفقر وتسببت في الوقت نفسه في إحداث زيادة هائلة في ثروات الأشخاص شديدي الثراء. وتُعزى هذه القسمة غير العادلة بدرجة كبيرة إلى العمليات التي نفذتها الصناديق التحوطية العملاقة في أسواق السلع الأساسية وأحدثت ازدهارا في أسعار الغذاء والوقود. وتسببت هيمنة الطابع المالي على الأسواق بهذا الشكل في اضطرابات اجتماعية في عدد كبير من المجتمعات مما وضع عقبات جديدة في طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٤ – ويتمثل الجزء الأكبر من التجارة فيما بين بلدان الجنوب التي تربط المناطق الثلاث معا في النفط والمعادن والسلع الأساسية الزراعية. فمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ترسل ثلثي صادراتها الكلية إلى بلدان نامية أخرى. إلا أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أفاد في تقرير له في عام ٢٠١٣ بأن التجارة فيما بين بلدان الجنوب في

(٦) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التقرير عن التنمية البشرية في أفريقيا لعام ٢٠١٣، (UNCTAD/ALDC/AFRICA/2013)، (رقم المبيع E.13.II.D.2)، الصفحة ٢.

(٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٦٩ و ٨٠.

آسيا ومنها آخذة في التحول إلى مزيج أكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية[٨]. ويتزايد في الوقت الحالي الاتجاه صوب الإنفاق على البحوث والتطوير في الجنوب، وإن كان بمستويات منخفضة للغاية.

١٥ - سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى اقتصادات البلدان النامية في عام ٢٠١٣ رقما قياسيا جديدا وهو ٧٥٩ بليون دولار، أي ما يمثل ٥٢ في المائة من الإجمالي العالمي لهذه الاستثمارات. واحتفظت المنطقة التي تضم البلدان الآسيوية النامية بالمركز الأول بين المناطق التي تلقت الاستثمارات في عام ٢٠١٣ بعد أن تدفقت إليها استثمارات أجنبية مباشرة مماثلة لتدفقات عام ٢٠١٢. وارتفع مستوى التدفقات التي تلقتها أفريقيا بنسبة ٦,٨ في المائة، وتلك التي تلقتها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١٨ في المائة.

١٦ - وعلى النطاق العالمي، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٣ بنسبة ١١ في المائة حيث قُدّرت بمبلغ ١,٤٦ ترليون دولار، وهو ما يعادل تقريبا متوسط السنوات الثلاث التي سبقت وقوع الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨. وعلى نطاق المجموعات الإقليمية، تضاعف تقريبا نصيب منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ الذي يضم في عضويته ٢١ دولة، ونصيب دول البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا من الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عما كان عليه قبل الأزمة. ويستحوذ المنتدى حاليا على نصف الإجمالي العالمي لهذه التدفقات ويتساوى مع مجموعة العشرين. ووصل مستوى التدفقات التي تلقاها كل من رابطة أمم جنوب شرق آسيا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي إلى ضعف المستوى الذي سجلته قبل الأزمة، وبالمثل، تضاعفت عمليات الدمج والتملك التي نفذتها بلدان الجنوب فيما بينها. ولم تشهد أي منطقة نامية انخفاضا في مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تدفق إليها في عام ٢٠١٣ باستثناء منطقة غرب آسيا التي انخفضت تدفقاتها بنسبة ٢٠ في المائة لتبلغ ٣٨ بليون دولار، وهو الانخفاض السنوي الخامس على التوالي[٩].

١٧ - وفي ظل انخفاض حجم المساعدات الإنمائية التي تقدمها دول الشمال، أولت بلدان الجنوب اهتماما خاصا بالمساعدات المالية التي تقدم تحت مظلة التعاون فيما بينها. والتقى في عام ٢٠١٣ المانحون الرئيسيون الذين يقدمون مساعدات التعاون فيما بين بلدان الجنوب

(٨) الأونكتاد، رصد التجارة فيما بين بلدان الجنوب، رقم ٢ (تموز/يوليه ٢٠١٣)، الصفحة ٣.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

وأعربوا من جديد عن موقفهم المتمثل في أن هذه المساعدات تشكل عملا من أعمال التضامن بين البلدان النامية وأن الغرض منها هو تكملة المساعدات التي تقدمها بلدان الشمال لا أن تحل محلها.

١٨ - وأقرّت الجمعية العامة بظهور أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال ترقية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحويلها إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (انظر ٣٩/٦٧، الفصل الأول، المقرر ١/١٧، الفقرة ٨؛ والقرار ٢٣٠/٦٨). ورُفع إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقرير منفصل بشأن مسألة تعزيز المكتب (SSC/18/3).

١٩ - وتُعتبر مصارف التنمية الإقليمية من بين الرواد في ميدان التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتضمن قائمة أبرز المصارف في هذا الميدان مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي، الذي يضع كل منهما مسألة إنشاء البنية الأساسية في بؤرة تركيزه، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية الذي يولي اهتماما أكبر بالمشاريع الاجتماعية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تولت مصارف التنمية دون الإقليمية، مثل مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ومصرف التنمية الكاريبي ومؤسسة تنمية الأنديز، سد العجز في تمويل إنشاء البنية الأساسية بشكل جزئي. ونظرا إلى أن آسيا تفتقر إلى المصارف دون الإقليمية، فإن مصرف التنمية الآسيوي يمارس الدور الأكبر في تمويل البنية الأساسية. وفي أفريقيا، يعتبر مصرف التنمية الأفريقي المصدر الرئيسي لتمويل البنية الأساسية نظرا إلى ضعف موارد المصارف دون الإقليمية مثل مصرف التنمية لشرق أفريقيا ومصرف التنمية لغرب أفريقيا ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا، ومصرف التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا. ويعمل في أفريقيا أيضا مصرف التنمية للجنوب الأفريقي الذي تمتلكه دولة جنوب أفريقيا بأكمله ولكنه يركز على تمويل مشاريع البنية الأساسية الكبيرة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي[١٠].

٢٠ - وتوقع البنك الدولي أن تصل التحويلات التي يرسلها المهاجرون الدوليون إلى بلدانهم النامية إلى إجمالي ٤١٤ بليون دولار في عام ٢٠١٣، وهو ما يربو على ثلاثة أمثال حجم مساعدات التنمية التي قدمتها بلدان الشمال. وتمثل التدفقات فيما بين بلدان الجنوب ما يقرب من نصف مجموع هذه التدفقات. وتقدر التحويلات التي تلقتها الهند، وهي أكبر

(١٠) دعم تطوير البنية الأساسية بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي: دور القطاعين العام والخاص. مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد (TD/B/C.I/MEM)، الفرع الثاني - جيم المعنون دور مصارف التنمية الإقليمية.

متلق للتحويلات في عام ٢٠١٣، زهاء ٧١ بليون دولار[١١]. وشكلت المبالغ المحولة من الإمارات العربية المتحدة أكبر حصة من هذه التحويلات، إذ تجاوزت ١٥ بليون دولار. وشكلت أيضا منطقتا شرق آسيا وغرب آسيا مصدرين رئيسيين للتحويلات. وضمت قائمة أبرز البلدان المتلقية للتحويلات في عام ٢٠١٣ كلا من الصين (٦٠ بليون دولار)، والفلبين (٢٦ بليون دولار)، والمكسيك (٢٢ بليون دولار)، ونيجيريا (٢١ بليون دولار)، ومصر (٢٠ بليون دولار).

٢١ - ويشهد التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن المسائل الأمنية توسعا في نطاقه في جميع المناطق ويحظى بأهمية بالغة في تمهيد الطريق أمام التنمية. وتتنوع مجالات التعاون الأمني ما بين تنسيق السياسات، وقوات حفظ السلام الإقليمية، وعمليات الشرطة المشتركة، والبنية الأساسية الأمنية المشتركة، وشبكات نشطاء حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية.

٢٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قد يكون الطلب الذي تقدّم به مؤتمر قمة الأمريكتين السادس إلى الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية في نيسان/أبريل ٢٠١٢، أهم مبادرة للتعاون الأمني فيما بين بلدان الجنوب من حيث تأثيرها على المدى البعيد. فقد قاد هذا الطلب الأمانة إلى إعداد دراسة شملت عدة مجلدات في عام ٢٠١٣ بعنوان مشكلة المخدرات في الأمريكتين. فما فتئ تهريب المخدرات يتسبب في وقوع عنف شديد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واستعرضت الدراسة أدلة على أن تغيير النهج الحالي القائم على حظر المخدرات من شأنه أن يقلل العنف ويجلب فوائد أخرى لصالح الصحة العامة. وستؤثر نتائج هذه الدراسة في الاستعراض الشامل للوضع العالمي للمخدرات التي تعتزم الجمعية العامة أن تجريه في عام ٢٠١٦.

٢٣ - وتشكل عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة جهدا من جهود التعاون الثلاثي، حيث تسهم عدة بلدان نامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بغالبية القوات المنفذة لهذه العمليات، وتسهم البلدان المتقدمة النمو بمعظم مبالغ التمويل على أساس إلزامي. وتشارك أيضا الولايات المتحدة واليابان وبلدان الشمال الأوروبي في أنشطة الدعم الأخرى، بما فيها أنشطة التدريب العسكري. وتنفذ الأمم المتحدة في أفريقيا معظم عمليات حفظ السلام التي تقوم بها، كما ينفذ الاتحاد الأفريقي مبادرات سلام وأمن خاصة به في شتى ربوع القارة. كذلك، يقوم الاتحاد بنشر بعثات لحفظ السلام وإقامة السلام استجابةً لطلبات الأمم المتحدة.

---

(١١) بيان صحفي صادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ عنوانه ''البنك الدولي يعلن أن البلدان النامية ستتلقى تحويلات مالية في عام ٢٠١٣ تتجاوز مبلغ ٤١٠ بليون دولار''.

٢٤ - وقد أنشأت دول منطقتي غرب أفريقيا ووسط أفريقيا المتضررة من أعمال القرصنة في خليج غينيا مركزا مشتركا بين المنطقتين يتولى تنسيق شؤون السلامة والأمن في البحار ويتخذ من ياوندي مقرا له. واعتمدت تلك الدول أيضا مدونة قواعد السلوك المتعلقة بمنع وقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا.

٢٥ - ونظرا إلى أن القوة الأمنية المتعددة الجنسيات التابعة لحلف شمال الأطلسي تتأهب للانسحاب من أفغانستان بنهاية عام ٢٠١٤، ستضطلع بلدان الجنوب أساسا بالمسؤولية عن صون السلام في هذا البلد. وتعتبر عملية اسطنبول أوسع هذه الجهود نطاقا، حيث تشارك فيها جميع دول المنطقة المهتمة بتحقيق الاستقرار في أفغانستان. وتدور مشاورات ثنائية بهذا الشأن بين أكبر دولتين مجاورتين لأفغانستان وهما الصين والهند، وتقود الهند جهودا متضافرة للإسراع بوتيرة عملية التنمية في أفغانستان التي مزقتها الحروب.

ألف - أفريقيا

٢٦ - شهد عام ٢٠١٣ علامتين بارزتين على طريق الإنجازات المشتركة بين بلدان الجنوب، وهما الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للاتحاد الأفريقي. وانضم حتى الآن إلى عضوية هذه الآلية التي تكفل المساءلة المتبادلة في الحكم ٣٣ عضوا يمثلون أكثر من ٧٦ في المائة من سكان أفريقيا. ومن بين الجهود التي تشترك فيها بلدان الجنوب، تمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنبثقة عن الاتحاد الأفريقي أوسع تلك الجهود نطاقا على المستوى العالمي في ظل واقع اقتصادي متغير. وقد أحرزت هذه الشراكة تقدما بطيئا حتى الآن ولكنه متواصل. ويشكل الاعتماد المفرط على قطاع التعدين أحد أكثر المشاكل تعقيدا التي تواجهها أفريقيا، حيث يمثّل هذا القطاع المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الأفريقي. ورغم أن الناتج المحلي الإجمالي الذي حققته أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضاعف أكثر من ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٠ حتى وصل في عام ٢٠١٣ إلى زهاء ١,٣٣ ترليون دولار، فإن الصناعات الاستخراجية التي تلبي الطلب الأجنبي لم تستفد منها الغالبية العظمى من الأفارقة[١٢]. واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٣ إجراءات ترمي إلى معالجة هذه المسألة، حيث استجاب لتوصية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأنشأ معهد أفريقي جديد للتنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي لكي يعمل على الإسراع

(١٢) الفريق المعني بتقدم أفريقيا، تقرير عن التقدم المحرز في أفريقيا لعام ٢٠١٣ (٢٠١٣).

بوتيرة التغيير الهيكلي في الاقتصاد الأفريقي (قرار المجلس ٢/٢٠١٣). وسيكون مقر هذا المعهد الجديد في داكار، وسيتولى إدارته مجلس إدارة يمثل أعضاؤه جميع مناطق أفريقيا الخمس.

٢٧ - وفي ظل اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنبثقة عن الاتحاد الأفريقي على المصادر المحلية حاليا لتوفير ما يقرب من نصف مبلغ ٩٣ بليون دولار مطلوب لتمويل خطة عملهما الرامية إلى تنفيذ مشاريع تطوير البنية الأساسية ذات الأولوية، فإن آفاق هذه الخطة تبشر بالخير. ووصلت مشاريع الخطة، البالغ عددها ٥١ مشروعا، إلى مراحل مختلفة من دراسة الجدوى والتخطيط والتنفيذ المحدود النطاق، ورغم أن كل مشروع ينفذ بشكل مستقل فهناك ترابط بين تلك المشاريع. وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي التي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أقر الاتحاد تكوين فريق عامل تكون مهمته جذب ممولين من القطاع الخاص لتمويل مشاريع تطوير البنية الأساسية (انظر A/68/222، الفقرة ١٦).

٢٨ - وتنفذ الشراكة الجديدة برامج أخرى ذات أولوية من بينها:

(أ) البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الذي تعهد في إطاره ٤٠ بلدا من البلدان بتخصيص ١٠ في المائة على الأقل من ميزانياتها الوطنية للزراعة، وزيادة الإنتاجية بنسبة ٦ في المائة سنويا. وفي عام ٢٠١٢، حققت ١٠ بلدان نموا في الإنتاجية تجاوز المعدل المستهدف وهو ٦ في المائة، وحققت أربعة بلدان نموا يربو على ٥ في المائة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠)؛

(ب) إنشاء خمس شبكات إقليمية لمراكز التفوق في العلوم الحيوية، على أن يتركز عمل إحدى هذه الشبكات الخمس في مجال السلامة الأحيائية ويتركز عمل باقي الشبكات في مجال التكنولوجيات التي يمكن الاستفادة منها تجاريا. ودعم البحوث الزراعية في أفريقيا عن طريق صندوق أفريقيا لمواجهة التحديات في مجال العلوم الأحيائية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢).

٢٩ - ويتزايد حاليا حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان الأفريقية. وتشير البيانات إلى تنامي أهمية الاستثمار بين البلدان الأفريقية في العديد من بلدان القارة، منها أوغندا وبوتسوانا وجمهورية تترانيا المتحدة وملاوي ونيجيريا[١٣]. وتشكل جنوب أفريقيا أكبر دولة منفردة تستثمر في المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر في غيرها من بلدان أفريقيا.

(١٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير مجلس التجارة والتنمية، (TD/B/60/4)، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الفقرة ٨ (ز).

٣٠ - في الدورة العادية العشرين التي عقدها الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، اعتمدت الجمعية العامة للاتحاد القرار ٤٦٥ (XX) الذي أكدت فيه على رغبتها في إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جهود تنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتضع الدول الأفريقية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صميم الجهود الحثيثة التي تبذلها للتغلب على المشاكل المستعصية التي تعرقل التنمية.

باء - آسيا

٣١ - يقدم النمو الاقتصادي السريع الذي تحققه آسيا أهم الأدلة الملموسة على نجاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل عام. وفي الوقت الحالي، تستحوذ المنطقة التي تضم البلدان الأسيوية النامية، بسلاسل الإمداد الإقليمية الخاصة بها، على ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي (وترتفع النسبة إلى ٤٢ في المائة إذا احتُسبت اليابان ضمن هذه المنطقة). ومع ذلك، فلا تزال هذه المنطقة موطنا لثلاثة أخماس الأفراد الذين يعانون من الفقر المدقع وثلثي الجياع في العالم - وهذا بعد انخفاض عدد الآسيويين الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا إلى أقل من النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، وانخفاض العدد على مستوى العالم أيضا من ١,٤٨ بليون شخص إلى ٧٣٣ مليون شخص.

٣٢ - ولا تزال رابطة دول جنوب شرق آسيا محتفظة بمكانتها بوصفها أنجح تحالف للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب في العالم. وقد سعى أعضاء الرابطة سعيا دؤوبا إلى توسيع التعاون مع بعضهم البعض ومع جميع القوى التي لها مصالح استراتيجية في المنطقة. وتعكف الرابطة في الوقت الحاضر على تكوين الجماعة الاقتصادية للرابطة بحلول عام ٢٠١٥ وتعتبره أكثر مشاريعها إلحاحا. وقد ألغت دول الرابطة بالفعل معظم الحواجز الجمركية فيما بينها ولكنها لا تزال تطبق بعض الحواجز غير الجمركية الصارمة. وتعاني المنطقة دون الإقليمية التي تتبعها الرابطة من توترات ناجمة عن النزاعات الحدودية والاختلافات الأيديولوجية والمواجهات المسلحة. ورغم أن تلك التوترات عرقلت التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإنها أعطته دفعة إلى الأمام في الوقت ذاته، وهو ما يتجلى بشكل أكثر وضوحا في العمل الذي يقوم به حاليا المنتدى البحري والمنتدى الإقليمي التابعان للرابطة. وتمثل مكافحة القرصنة في البحار الإقليمية، وتهريب البضائع والأشخاص والمخدرات، والإرهاب، والكوارث البحرية أهدافا رئيسية من أهداف التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٣ - وفي خضم الحديث عن التقارب المالي، لا تزال الأسواق الآسيوية الناشئة أقرب إلى مراكز القوة العالمية في الشمال منها لبعضها البعض. ويتم تصدير صافي الوفورات الهائلة التي تحققها المنطقة إلى بلدان الشمال لتأمينها ضد مخاطر تكرار الأزمة المالية الآسيوية المنهكة التي

حدثت في عام ١٩٩٧. ورغم أن الدول الآسيوية انضمت حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ١٠٩ اتفاقيات للتجارة الحرة وصدقت عليها، واشتركت في عدد متزايد من الترتيبات الثنائية والجماعية لمبادلة العملة، فإنها نادرا ما تستخدم معظم تلك الاتفاقات، ولم تلجأ إلى تفعيل تلك الترتيبات بتاتا. وتسير الرابطة في مسارين للتفاوض ترمي من ورائهما إلى فض التشابك بين ''خليط اتفاقات التجارة الحرة''، حيث سيقودها المسار الأول إلى إبرام اتفاق إقليمي ضخم، والثاني سيقودها إلى إلغاء جميع تلك الاتفاقات[١٤].

٣٤ - ربما يكون أعظم حدث في العلاقات فيما بين بلدان الجنوب في آسيا هو تحسن العلاقة بين الصين والهند. ويبدو ذلك جليا ليس فحسب في تزايد التبادل التجاري - الذي وصل حاليا إلى ٨٠ بليون دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٥، - ولكن أيضا في كشف الستار في ١٨ آذار/مارس عن دراسة تعاونية رائدة عن التنمية في ظل انبعاثات كربونية منخفضة تستعرض الاستراتيجيات اللازمة لتمويل التكنولوجيا وتسخيرها، وسياسات الابتكار، والإجراءات المتخذة على الصعيد دون الوطني. ويتجلى تحسن العلاقات أيضا في الاقتراح الداعي إلى إعادة إحياء طريق الحرير القديم عبر بنغلاديش وميانمار. وقد أثار إعلان رئيس الصين إنشاء مصرف آسيوي للاستثمار في البنية الأساسية توقعات بنشوء روابط للنقل جوا وبرا وبحرا وعبر السكك الحديدية من خلال الجسر البري الذي تبلغ مساحته ١,٦٥ مليون ميل مربع ويمر عبر جنوب شرق آسيا.

٣٥ - وفي الاجتماع الثاني عشر الذي عقده برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى أشار المتكلمون المشاركون في الاجتماع إلى أنشطة بناء الطرق على الصعيد الإقليمي، التي قد تجاوزت الأهداف المحددة، وعن توقعات اقتصادية مبشرة في المنطقة دون الإقليمية التي وضعت سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ونظما مالية أقوى، وقامت بوضع ترتيبات تستهدف الوقاية ضد تقلبات العملة الناشئة عن مصادر خارجية. وتمت أيضا مناقشة التكامل الإقليمي عن طريق توسيع نطاق شبكات الإنتاج للوصول إلى الأسواق الخارجية. وقبل المجتمعون عرضا مقدما من الصين لاستضافة المقر الفعلي للمعهد التابع للبرنامج في أورومكي، وذلك في منطقة شينيانغ أويغور المتمتعة بالحكم الذاتي، وأحاطوا علما بالعرض المقدم من كازاخستان لاستضافة أحد فروع المعهد. وسيقدم المعهد خدمات التحليل والدعم اللازمة للبرنامج.

(١٤) مصرف التنمية الآسيوي، التعاون الإقليمي والتكامل في ظل عالم متغير، نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٣٦ - وما زال التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل أهمية متزايدة في جميع أنحاء آسيا، تتجلى بوضوح في جهد تعاوني جديد بين الصين والهند بشأن السبل المؤدية إلى التنمية المستدامة من خلال الحد من انبعاثات الكربون.

جيم - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٧ - واصلت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المشاركة الفعالة مع عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في العديد من المجالات، بما في ذلك الزراعة وبرامج المساعدة الاجتماعية الرامية إلى مكافحة الفقر، وبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا، والمسائل الأمنية، وحماية البيئة، والتنمية المستدامة، والطاقة المتجددة، وتطوير البنية الأساسية، والإحصاءات، والمساعدة في مجال الانتخابات، والمساعدات الإنسانية، والتصدي لحالات الطوارئ، والتعافي بعد الكوارث. وعززت بشكل ملحوظ إكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وشيلي، وكوبا، وكولومبيا، والمكسيك قدراتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والعمل المشترك فيما بينها. ومع ذلك ما زال هنالك تكامل محدود بين بلدان المنطقة فيما يتعلق بالبنية الأساسية الإقليمية، وفي مجال التجارة؛ إذ هناك انخفاض في حصتها من الصادرات على الصعيد الأقاليمي كنسبة مئوية من التجارة فيما بين بلدان الجنوب[١٥].

٣٨ - وتشهد الجهود ذات الطابع المؤسسي الرامية إلى توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة تقدما على عدة جبهات. فهناك جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي مبادرة تضم الآن جميع الكيانات ذات السيادة في المنطقة، لكنها لا تشمل الولايات المتحدة وكندا والأقاليم الواقعة تحت سيطرة الدول الأوروبية - وهناك أيضا تحالف المحيط الهادئ الذي أنشأته في عام ٢٠١٢ بيرو، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك، ويتميز ببرنامج قوي ذي توجهات صوب الأعمال التجارية. وبالرغم من إدراك الجماعتين للفروق السياسية بينهما، ثمة قاسم مشترك بينهما هو كوستاريكا التي أصبحت الرئيس الجديد المؤقت لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأعلنت في الشهر التالي عن عزمها على الانتقال من مركز المراقب في تحالف المحيط الهادئ إلى العضوية الكاملة. وفي الوقت نفسه، بدأ نفاذ الاتفاق الذي يوحد بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وجماعة دول الأنديز في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في آذار/مارس ٢٠١١، ووضع حجر أساس أمانته العامة في ميتاد ديلماندو (إكوادور). ويجري إحراز تقدم أيضا في جهود إنشاء المؤسسات الأخرى في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بما في

(١٥) الأونكتاد، رصد التجارة فيما بين بلدان الجنوب، رقم ٢ (٢٠١٣).

ذلك برلمان أمريكا الجنوبية في كوتشابامبا في دولة بوليفيا المتعددة القوميات ومصرف الجنوب في كاراكاس. ووفقا للتقارير الصحفية، ينعقد الأمل على إقامة اتحاد على نطاق القارة على غرار الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠١٩.

٣٩ - إن البرازيل، التي تمثل حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا الجنوبية، تشارك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأكبر قدر من التنوع، حيث تشمل مشاركتها عناصر من القطاعين العام والخاص. وتمثل وكالة التعاون البرازيلية، والهيئة البرازيلية للبحوث الزراعية، والكلية الوطنية للإدارة العامة جهات فاعلة رئيسية. وتوجد لدى وكالة التعاون البرازيلية حافظة واسعة النطاق من مشاريع التعاون بدءا من تلك التي تنقل خبرة البلد في مكافحة الفقر وما يحدثه من آثار اجتماعية في الأسر، وانتهاء بمشاريع تقاسم التكنولوجيا الأحيائية الرائدة في البرازيل، لا سيما في مجال إنتاج الوقود الأحيائي. والهيئة البرازيلية للبحوث الزراعية هي شركة مملوكة للدولة تقوم بإجراء بحوث رائدة في مجال الزراعة المدارية، وتتوافر لديها قدرات قوية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينظمها قانون صادر في عام ٢٠١١ يوفر لها المزيد من الاتساق والاستقلال عن وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والإمدادات الغذائية.

٤٠ - وضم مؤتمر أمريكا الوسطى الرابع المعني بالمناطق المحمية الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٤ خبراء من المكسيك، والبلدان الثمانية في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى: بليز، وبنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس. وبادرت لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية في عام ٢٠٠٣ بعقد الجلسات التي تجري كل ثلاث سنوات ويتم فيها تبادل الخبرات والبحوث مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية ومناقشة مبادرات حفظ المناطق المحمية البرية والبحرية.

٤١ - واتخذت الجماعة الكاريبية المكونة من ١٥ عضوا خطوة تاريخية في عام ٢٠١٣ بتسجيل دعمها الموحد لمعاهدة الأمم المتحدة لتجارة الأسلحة (التي تغطي الأسلحة التقليدية)، التي أكد أمينها العام إروين لاروك أنها بمثابة ''مصدر قلق بالغ'' بالنسبة للمنطقة، نظرا إلى أن الجريمة ''تخنق التنمية في منطقة البحر الكاريبي''[١٦]. وقد جعل أعضاء الجماعة الكاريبية أمن المواطنين الدعامة الرابعة للتنمية المستدامة. وكان اعتماد استراتيجية الجريمة والأمن التي أعدتها الجماعة الكاريبية عام ٢٠١٣ بمثابة خطوة هامة في هذا الصدد.

(١٦) "Caricom seeks greater assistance for developing countries", Atlantablackstar.com, 26 July 2013.

٤٢ - وعقدت منظمة دول شرق البحر الكاريبي حلقة عمل مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بشأن بناء القدرات وتبادل المعارف لأغراض تيسير التجارة. وركزت حلقة العمل على كيفية تنفيذ التدابير العملية الرامية إلى تيسير التجارة الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وشملت مناقشة كيفية تمويل التدابير اللازمة. والدول الست الأعضاء في المنظمة هي أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا.

٤٣ - وقرر المشاركون في قمة غواياكيل للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا الجنوبية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٣ تعزيز تدابير الدعم المقدم إلى هايتي، بعد أن تعافت من الكوارث الطبيعية والسياسية. وهناك العديد من البلدان التي تقدم المساعدة إلى هايتي بالفعل؛ إذ تشارك جمهورية فنزويلا البوليفارية في بناء المنازل (مقرر بناء ٤٠٠ منزل) والمستشفيات (مقرر بناء ٢٠ مستشفى) وتقدم الدعم أيضا إلى الجماعات الثقافية، بما في ذلك فرقة موسيقية للشباب. ومن بين المشاريع التي تدعمها الإكوادور إعادة بناء جسر دمره إعصار عام ٢٠١٢. ويوجد في هايتي ٥٤٠ طبيبا من كوبا، فضلا عن المدرسين وخبراء البيئة، وعمال البناء والميكانيكيين الذين يقومون بتدريس كيفية إصلاح الشاحنات.

٤٤ - ويتسم التعاون ذو الوجهة الاجتماعية والإنسانية فيما بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأنه فريد من نوعه لا يدانيه في ذلك سوى إيلاء الاهتمام لجوانب السياسة العامة الدولية ذات الصلة بمسائل الأمن الداخلي.

دال - التعاون الأقاليمي

٤٥ - تمتد مشاركة أفريقيا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الأقاليمي إلى شتى أنحاء العالم. وفي عام ٢٠١٢، وصل حجم التبادل التجاري بين أفريقيا ومجموعة البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا ٣٠١ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣,٨ في المائة مقارنة بمبلغ ٢٩٠ بليون دولار في عام ٢٠١١، وهي زيادة مبهرة وإن كانت لا تزال أدنى زيادة سنوية منذ عام ٢٠٠٠. وساهمت الصين وحدها بمبلغ ١٦٦ بليون دولار من تلك التجارة مع أفريقيا في عام ٢٠١٢. وكانت الصلات على المستوى الشعبي مزدهرة أيضا: فقد سافر إلى أفريقيا مليون سائح صيني في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وسافر إلى الصين ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ أفريقي. وتوسع نطاق التجارة بين الهند وأفريقيا من ٢٠ بليون دولار في فترة ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى ٦٨ بليون دولار في فترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، تهدف إلى بلوغ ٩٠ بليون دولار

بحلول عام ٢٠١٥[١٧]. وهي فترة شهدت أيضا تمويلات قدره ١,٢ بليون دولار من الهند لمشاريع في مجالات الزراعة والري، وتجهيز الأغذية، والكهربة الريفية، وتكنولوجيا المعلومات وبناء الهياكل الأساسية. وتضم المعاهد المعنية ببناء قدرات البلدان الأفريقية بمساعدة من الهند معاهد في مجال تكنولوجيا المعلومات في غانا وفي مجال التجارة الخارجية في أوغندا، ومعاهد في مجال التعليم والتخطيط والإدارة في بوروندي، إضافة إلى معهد معني بالماس في بوتسوانا. واعتمد اجتماع المنتدى الكوري الأفريقي الثالث المعقود في سيول في عام ٢٠١٢ خطة عمل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وفي اجتماع مؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية في مالابو تمت الموافقة على ٢٧ مشروعا في مجالات التجارة والاستثمار، والصحة، والتعليم، والهياكل الأساسية، والعلوم والتكنولوجيا. واعتمد مؤتمر قمة مجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا لعام ٢٠١٣ إعلان وخطة عمل إيثيكويني الراميين إلى تعزيز الدعم المقدم لتطوير الهياكل الأساسية، والأمن الغذائي، وتطوير المهارات، وإيجاد فرص العمل، والتصنيع. وتقوم تركيا بتنفيذ برنامج للتعاون التقني بمبلغ ٢٦٠ مليون دولار في أقل البلدان الأفريقية نموا لدعم بناء القدرات في مجالي الموارد المائية وتغير المناخ (انظر A/68/222).

٤٦ - وما فتئ مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية يسعيان إلى تحقيق رؤية تتوخى إيجاد قاعدة مشتركة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بين منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ عام ٢٠١٢. وقد أسفرت المبادرة التي تهدف إلى تيسير تبادل المعارف وأفضل الممارسات بين المنطقتين عن تعاون هام بشأن طائفة من المسائل، منها الممارسات الجمركية، وتعميم إمكانية الوصول إلى خدمات النطاق العريض، والحد من تأثير الفقر في الأسر، وإقامة المدن المستدامة، وزيادة الابتكار في الأسواق ذات الدخل المنخفض.

٤٧ - وناقشت رابطة التعاون الإقليمي لبلدان حافة المحيط الهندي التي يبلغ عدد أعضائها ٢٠ عضوا في مؤتمرها الأول المعني بالاقتصاد والأعمال المعقود في بور لويس في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، موضوع ”تعميق الروابط الاقتصادية من أجل تحقيق نمو متوازن وشامل ومستدام“. وأكد الوزراء وممثلو قطاع الأعمال على الحاجة إلى ”الانفتاح الإقليمي“، واعتبروا التجارة عاملا أصيلا في تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية.

(١٧) نظام البحوث والمعلومات لأغراض البلدان النامية، ورقة مناقشة رقم ١٨٠، الهند وأفريقيا: شراكة إنمائية. (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، الصفحة ٦. يمكن الاطلاع على ورقة المناقشة على الموقع التالي: http://ris.org.in/images/RIS_images/pdf/dp180_pap.pdf.

٤٨ - وعُقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الشراكة في المشاريع بين الهند وأفريقيا في نيودلهي في آذار/مارس ٢٠١٣ للنظر في كيفية تصحيح الاختلال الحالي في التجارة الأقاليمية والتوسع فيها. وتبلغ واردات الهند من السلع الأساسية الأفريقية ٤٣ بليون دولار معظمها من النفط والذهب والماس، والبلاتين واليورانيوم، وتصدر إليها ما قيمته ٢٣ بليون دولار من المصنوعات والخدمات السياحية وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

٤٩ - وركزت قمة الاقتصاد الأزرق التي عقدت في أبو ظبي يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على احتياجات الاستدامة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المحيطات، وطرحت مفهوما انبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو في البرازيل في عام ٢٠١٢ كوسيلة لتركيز الانتباه على أهمية منطقة اقتصادية تغطي ٧٠ في المائة من كوكب الأرض، ويتداول فيها ٩٠ في المائة من التجارة في السلع على مستوى العالم. ومن الضروري تركيز الاهتمام على أشياء من هذا القبيل نظرا إلى أن المسائل المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالجزر الصغيرة، كثيرا ما تحظى بأولوية محدودة. ومن المقرر عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في آبيا.

٥٠ - وأقام مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع (صندوق مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا)، شراكة مع السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٣ في إطار برنامج يستهدف التخفيف من حدة الفقر والجوع بتمويل قدره ١,٣ مليون دولار يوفر فرص عمل للشباب غير المهرة في السودان من خلال المشاريع التي تحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيفة ويقدم التدريب على المهن التي تحتاج إلى مهارات.

٥١ - ووقعت مجموعة البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا مذكرة تفاهم في شباط/فبراير ٢٠١٤ بشأن التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا. وسيضطلع كل بلد بدور قيادي في قطاع معين: ستقوم البرازيل بدور رائد في مجال تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛ وسيضطلع الاتحاد الروسي بدور قيادي في مجال الموارد المائية ومعالجة التلوث؛ وستضطلع الهند بالمسؤولية عن تطبيقات التكنولوجيات الجيوفضائية؛ وستكون الطاقة المتجددة من اختصاص الصين؛ بينما ستنفرد جنوب أفريقيا بمجال الفلك. ومن المتوقع اقتراح إنشاء مصرف للمجموعة برصيد قدره ٥٠ بليون دولار في قمة المجموعة التي ستعقد في تموز/يوليه ٢٠١٤.

٥٢ - ولدى البرازيل برنامج أقاليمي مكثف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتشير التقارير إلى أن مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية المملوكة للدولة (إمبرابا) تتعاون مع ٥٦ بلداً نامياً و ٨٩ مؤسسة أجنبية بموجب ٧٨ اتفاقا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أنشأت المؤسسة مكتباً في بلدان عديدة أخرى، منها بنما وجمهورية فنزويلا البوليفارية وغانا لتيسير السرعة في العمل. وسيقدم خبراء المؤسسة المساعدة إلى أنغولا على وضع استراتيجية وطنية للابتكار الزراعي، وهم بصدد تدريب ما يزيد على ١٠٠ باحث أنغولي.

٥٣ - ولدى كوبا برنامج رفيع الجودة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يساعد على بناء القدرات في مجال تقديم الخدمات الطبية وفي شتى ميادين التكنولوجيا الرفيعة المستوى، بما فيها العلوم الأحيائية والرصد البيئي. كما أبرمت اتفاقات متعددة مع عدد من البلدان النامية، بما فيها أنغولا (٤٧ اتفاقا)، وجنوب أفريقيا (١١ اتفاقا)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (١٠ اتفاقات)، والجزائر (٨ اتفاقات). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وقّع المعهد الوطني الكوبي للموارد المائية اتفاق تعاون مع جنوب أفريقيا سيركز على بناء القدرات اللازمة لإدارة المياه.

٥٤ - وقد بدأت كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في بناء وصلة أساسية مفقودة في أحد خطوط السكة الحديدية التي تربط بين كيب تاون والقاهرة. ومن المقرر أن تتكلف هذه الوصلة ١٤ بليون دولار بتمويل صيني، وستمد السكك الحديدية الكينية القائمة حالياً عبر شرق أفريقيا وصولاً إلى جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

٥٥ - وفي مؤتمر القمة الأفريقي - العربي الثالث، الذي عقد في الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أُحيطَ علماً بتخصيص جائزة كويتية سنوية قدرها مليون دولار للبحث الإنمائي في أفريقيا؛ وبالتعاون الاستخباراتي عن طريق المركز الأفريقي للبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي أنشئ في الجزائر؛ وبالقرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية على مستوى القمة لإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان تتخذ من البحرين مقراً لها. وقد دعم مؤتمر القمة أيضاً إنشاء مركز عربي - أفريقي لتبادل المعلومات عن الهجرة غير القانونية.

٥٦ - ويشمل التعاون الأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب طائفة مسائل تمتد من الزراعة إلى الملكية الفكرية. وتتمثل أهمية ما يحدث في أنه يتناقض تناقضا صارخا مع افتقار شبه كلي لأنشطة كهذه منذ ثلاثة عقود مضت.

رابعا - البلدان المتقدمة

٥٧ - في ظل عدم تحقق النمو أو تناقص ميزانيات المعونة المفروضة في بلدان الشمال التي تقدم المعونة الإنمائية والمتأثرة بالكساد، أُولي المزيد من الاهتمام إلى فعالية تقديم المعونة. وأدى

التصور بأن التعاون الثلاثي يزيد من فعالية المعونة بين الشمال والجنوب إلى جعل هذه الترتيبات شبه روتينية. وتمثل المشروع الأول الذي تشترك في رعايته والوكالتان المسؤولتان عن تقديم المعونة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وهما أكبر وكالتين من نوعهما في العالم، في جولة دراسية للتعاون الثلاثي أجراها مسؤولون فيتناميون في الفلبين للتعرف على تعقيدات إنشاء البنية الأساسية. وثمة أمثلة كثيرة أخرى في هذا الصدد.

٥٨ - وتشارك الولايات المتحدة في جوانب متعددة من دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا وآسيا. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، ستستضيف واشنطن العاصمة اجتماع قمة القادة الأفارقة الذي يعقد لأول مرة على الإطلاق. وتركزت مشاركة الولايات المتحدة في أفريقيا أساسا على مجالات الأمن الغذائي، والطاقة الريفية، وحفظ السلام. ويعود لمبادرة ''إطعام الجياع'' الفضل في إنقاذ ما يقرب من ١٢ مليون شخص من براثن الفقر. والمبادرة الرئيسية الأخرى هي مشروع بمبلغ ٧ ملايين دولار لدعم جنوب أفريقيا باعتبارها رائدة إقليمية في التنمية. وفي عام ٢٠١٣، أنجز كل من الولايات المتحدة وإندونيسيا برنامجين للتعاون الثلاثي، هما: حلقة عمل دولية للتدريب على إدارة أخطار الكوارث؛ وحلقة عمل دولية عن الديمقراطية أطلعت خمسة بلدان عربية على التجربة الإندونيسية. وبموجب مذكرة تفاهم وُقّعت في عام ٢٠١٣، ستعمل الولايات المتحدة وإندونيسيا، ضمن إطار محدد، على بناء القدرات اللازمة لمواجهة التحديات العالمية.

٥٩ - وقد واصلت اليابان دعمها القوي للتعاون الثلاثي في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا الذي عقد في يوكوهاما في حزيران/يونيه ٢٠١٣، والذي جمع معاً ممثلين من الدول الأفريقية ومن كل البلدان المانحة الرئيسية. وواصلت أيضا الابتكار؛ وكان الهدف من ذلك مثلاً هو تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الأفريقية، وذلك في إطار برنامج يدعمه موظفون سابقون في مكاتب تجارية يابانية كانت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي قد أرسلتهم للعمل بصفتهم مستشارين للحكومات الأفريقية. ودعمت مبادرات أخرى عمليات مكافحة القرصنة وحفظ السلام، وأتاحت تكنولوجيا التعدين المستدام، وساعدت على استكشاف الأتربة النادرة، وقدمت ٧٩ مليون دولار في شكل قروض ميسرة لتحسين الجزء التنزاني الأخير من الطريق السريع الذي يربط بين القاهرة وكيب تاون. ويدعم مشروع ثلاثي بارز آخر انتقال الخبرات البرازيلية في الزراعة المستدامة إلى سهول السافانا المدارية في موزامبيق. ويهدف مشروع ProSavana إلى تجميع صغار المزارعين في مجتمعات محلية مراعية للبيئة وتكون قادرة على حماية مصالحها الخاصة أثناء تغذيتها لسلاسل إمداد الشركات التجارية الزراعية.

٦٠ - إن زراعات المستقبل هي شبكة من الباحثين الأفريقيين والأوروبيين في مجال السياسة الزراعية والغذائية في أفريقيا، وتضم أكثر من ١٠٠ شخص يعملون في ١٢ بلدا في القارتين معاً. وفي أفريقيا، يعمل باحثو شبكة زراعات المستقبل في إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزمبابوي والسنغال وغانا وكينيا وملاوي وموزامبيق ونيجيريا. وتتبادل شبكتهم الأخبار والأبحاث التي يعدها الخبراء، وتعزز الشراكات والحوار في مجال السياسات، والاتصالات بشأن مسائل تتراوح بين وضع السياسات المتعلقة بالأغذية والزراعة والأثر الاجتماعي الناشئ عن السياسات الزراعية.

٦١ - ولدراسة مدى فعالية الترتيبات الثلاثية، جمعت الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي بين إحدى المنظمات غير الحكومية ومؤسسة دعم واحدة من كل من إثيوبيا والنرويج والهند للتعاون على إدارة الموارد الطبيعية في مناطق شبه قاحلة. وتبين للوكالة حدوث نمو محل تقدير في قدرات المنظمات الشريكة، بما في ذلك القدرة على التمييز بين سبب نجاح إحدى السياسات في مكان ما وعدم نجاحها في آخر. وقد تمثل أحد الاستنتاجات السلبية في عدم مراعاة القضايا الجنسانية بوجه عام.

٦٢ - وتقبل جميع بلدان الشمال المانحة الرئيسية بالتعاون الثلاثي باعتباره وسيلة من وسائل زيادة فعالية المعونة بين الشمال والجنوب.

خامسا - منظومة الأمم المتحدة

٦٣ - هناك ثلاثة اتجاهات واضحة في دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، هي: (أ) طبيعة البرامج التي تزداد تنوعاً وقوة؛ (ب) اتجاه عام نحو اعتماد نهج استراتيجي أكبر في أطر عمل السياسات والبرامج، تدعمه جهود ترمي إلى تحسين جمع البيانات ورصدها وتقييمها والإفادة منها؛ (ج) تعاون متنامي داخل المنظومة بشأن النتائج المشتركة بين بلدان الجنوب. وفيما يلي بعض الأمثلة التوضيحية.

٦٤ - أوصى الأونكتاد، الذي يوفر عادة التوجيه الاستراتيجي العام لبلدان الجنوب، في تقريرين من تقاريره السنوية الرئيسية، بعملية إعادة توجيه أساسية للجهود الإنمائية التي تتطلب مستوى غير مسبوق من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويفيد تقريره الرئيسي للتجارة والتنمية الصادر في عام ٢٠١٣ بأن للتجارة فيما بين بلدان الجنوب دور في التمكين من إجراء تغيير جذري في الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والتمويل. وقد حث استعراض التجارة والبيئة، الذي صدر عن الأونكتاد في عام ٢٠١٣، على تحقيق تحول عالمي نحو الزراعة العضوية الصغيرة النطاق.

٦٥ - وقام البرنامج الإنمائي، لدى صياغة خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بتقييم الأعمال التي قام بها في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ فيما يتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويعمل البرنامج الإنمائي حالياً على وضع استراتيجية مؤسسية تستهدف تحقيق أهداف محددة. ويستحدث البرنامج الإنمائي أيضاً طريقة جديدة للمشاريع وترتيبات لتقاسم التكاليف تمكن بلداناً عديدة من المشاركة بكفاءة وفعالية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستعمل مراكز السياسات العالمية في البرازيل وتركيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وكينيا على تيسير التفاعل فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك سبعة اتفاقات شراكة مبرمة مع إندونيسيا والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند. وقد تمثلت مبادرة أخرى هامة قام بها البرنامج الإنمائي في عقد مؤتمر الحد من الفقر الصيني - الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٣ للنظر في ما يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تقوم به لإيجاد فرص عمل للشباب.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٢، أجرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة استعراضا داخليا للسنوات الخمس عشرة الماضية من عملها، ووظفت النتائج في تحسين السياسات والبرمجة فيما بين بلدان الجنوب. وأنشأت كذلك وحدة مكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووضعت في عام ٢٠١٣ استراتيجية للعمل الإقليمي. وقد حدد ذلك النهج أيضاً معالم كل من الإطار الاستراتيجي المنقح والخطة المتوسطة الأجل (٢٠١٤-٢٠١٧) والميزانية.

٦٧ - وفي عام ٢٠١١، شرعت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في إعداد دراسة غير مسبوقة عن السبيل إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن الملكية الفكرية لأغراض التنمية مع الإشارة بوجه خاص إلى أقل البلدان نموا. وستنظر الدول الأعضاء في تقرير تقييم المرحلة الأولى الذي في عام ٢٠١٤. وعقدت المنظمة أيضاً اجتماعين غير مسبوقين على الصعيد الأقاليمي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد نظر الأول، الذي نُظم بالتعاون مع البرازيل في آب/أغسطس ٢٠١٢، في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات إدارة حقوق الملكية الفكرية؛ وفي الموارد الوراثية؛ والمعارف التقليدية، والتراث الشعبي؛ وحقوق التأليف وما يتصل بها من حقوق. وركز الثاني، الذي نُظم بالتعاون مع مصر في أيار/مايو ٢٠١٣، على التعاون بين بلدان الجنوب فيما يتعلق ببراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والمؤشرات الجغرافية، والتصاميم الصناعية، والإنفاذ. وكان من بين المشاركين ممثلون عن ٣٢ بلداً من البلدان النامية، وعدد من البلدان المتقدمة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني. وقد أسفر كل من الاجتماعين عن عدد من المقترحات بشأن كيفية المضي قدماً بالعملية وتعزيز هيكل مؤسسات التعاون فيما بين

بلدان الجنوب في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وكان هناك أيضا قدر كبير من الربط الشبكي فيما بين المشاركين بشأن مسائل مختارة من مسائل الملكية الفكرية. وأنشأت المنظمة كذلك موقعا على شبكة الإنترنت، وعدداً من الأدوات الأخرى المتاحة إلكترونياً، لتوفر بذلك مرفق خدمات مجمعة لصالح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يشمل حقوق الملكية الفكرية.

٦٨ - وسلّمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو عنصر برنامجي شامل يتناول عدة مواضيع في إطاريْ العمل السنوي والمتوسط الأجل معاً. وفي إطار أحد مؤتمرات أقل البلدان نمواً الذي عُقد في ليما، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، دعت المنظمة ممثلين رفيعي المستوى عن القطاع الخاص، مسؤولين عن الاستثمار والتجارة وتطوير سلسلة الإمداد، لمناقشة ما يمكن أن تفعله مؤسسات الجنوب لدفع عجلة التنمية. وانتقل مركزان من مراكز اليونيدو الإقليمية يعملان في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الهند والصين إلى مرحلة ثانية من مراحل تطوير قدرات الدعم، خلال عام ٢٠١٣ في الهند، وعام ٢٠١٤ في الصين.

٦٩ - ومنذ أن اعتمد مجلس إدارة منظمة العمل الدولية استراتيجية جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في آذار/مارس ٢٠١٢، ما برحت المنظمة تعمل على اتباع تلك الاستراتيجية في تعميم مراعاة برنامجها ذي الأولوية المتعلق بتوفير العمل اللائق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اعتمد مجلس الإدارة مؤشرات أداء للاستراتيجية وأدرجها في مقترحات البرامج والميزانية عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧٠ - ونظم كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، مؤتمرا إقليميا مدته ثلاثة أيام في اليمن، وافق فيه المشاركون على عدة تدابير عاجلة للتعامل مع تزايد حجم الأفارقة المهاجرين - الذي قدر بنصف مليون منذ عام ٢٠٠٦، كان منهم ما يقرب من ١٠٧ ٠٠٠ مهاجر في عام ٢٠١٢ قد عبروا البحر المليء بالأخطار من القرن الأفريقي إلى البلدان العربية. وستبذل جهود إعلامية متزايدة في البلدان الأصلية، مع تقديم مزيد من الدعم إلى البلدان المضيفة.

٧١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بدأ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب العمل في إطار استراتيجي جديد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. إذ يكلف الإطار المكتب بالمشاركة في ”وضع السياسات العالمية وسياسات الأمم المتحدة وفي أنشطة الدعوة؛ وعمليات التنسيق والتيسير فيما بين الوكالات؛ وأداء دور حفاز للآليات الابتكارية؛ وتعزيز الشراكات الشاملة، وتعبئة الموارد من الكيانات العامة والخاصة على حد سواء لدعم التعاون

المتعدد الوكالات ... ودعم تبادل المعرفة، والربط الشبكي وتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال مراكز التفوق الجنوبية"[١٨].

٧٢ - أرسى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب هيكلا متعدد الأطراف لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشمل ما يلي: (أ) الأكاديمية الإنمائية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المدعومة من ٣٠ كيانا من كيانات الأمم المتحدة، والتي تتيح إمكانية الوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ١٣ خبيرا جنوبيا؛ (ب) المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب (أقيمت ستة معارض حتى الآن، سلطت جميعها الضوء على أفضل الممارسات وكفلت إقامة الشراكات)؛ (ج) النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، وهو منبر يتيح لجميع الجهات المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب السعي إلى الحصول على الدعم وإقامة الشراكات. وبرهنت هذه المبادرات على قيمتها حتى في ظل الموارد المحدودة المتاحة لها. وعلى سبيل المثال، ففي المعرض العالمي لعام ٢٠١٣ جرى، بتيسير من النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، توقيع ١٦ مذكرة تفاهم في الموقع بين شركات ومستثمرين وكيانات من القطاع الخاص، في ظل تعهدات مالية تناهز قيمتها ٤٥٠ مليون دولار. وفي المعرض أيضا، تعاون مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على إطلاق مرفق نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب لأغراض البلدان النامية غير الساحلية، الذي سييسر عمليات نقل التكنولوجيات المجدية والخاصة بقطاعات محددة والرامية إلى تطوير وتعزيز القدرات المنتجة لدى البلدان غير الساحلية.

٧٣ - واشترك مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم أول معرض إقليمي للدول العربية للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي استضافته حكومة قطر في الدوحة في شباط/فبراير ٢٠١٤. وصُمِّمت "أداة وضع خريطة الآليات والحلول المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة الدول العربية"، التي أُطلقت خلال هذا المعرض، بحيث تشكِّل الأساس لمستودع شامل على شبكة الإنترنت ومركزا للحلول والآليات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تيسير إقامة الشبكات والتبادل. وتتضمن الصيغة المنشورة الأولية للأداة ٤٠ حلا و ٢٨ آلية تنسيق من مختلف أنحاء المنطقة. وترمي مبادرات

(١٨) الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/CF/SSC/5)، الفقرة ٢١.

أخرى أُطلقت خلال المعرض إلى مد يد العون للمشردين في الصومال وتوفير فرص العمل للشباب.

سادسا – القطاع الخاص والمجتمع المدني

٧٥ – يتمثل أحد الأسباب الأساسية وراء نجاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال العقدين الماضيين في توسيع مشاركة الشركات والمجتمع المدني. وتنخرط أغلب الشركات عبر الوطنية التي تتخذ من البلدان النامية مقرا لها في العمليات الجارية فيما بين بلدان الجنوب، مثلها في ذلك مثل أغلب شبكات المجتمع المدني المكونة من نشطاء اجتماعيين. وبالإضافة إلى تلك المكونات الجلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ثمة مكونات أخرى توجد في الظل ولا تكاد تُلحظ، لكنها كثيرا ما توفر بحوثا فائقة الأهمية، وتبرهن على استخدام التكنولوجيات المتطورة، وتؤدي مهام أساسية استنادا إلى ميزانيات هزيلة، أو تقدم خدمات مالية حيوية.

٧٦ – وفي عام ٢٠١٢، قامت منظمة ”عالم صغير“ (Small Globe)، وهي منظمة كندية لا تستهدف الربح توفر التدريب وتحليل وتقييم السياسات المتعلقة بدور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بإصدار دراسة رائدة عن التعاون المتزايد في قطاع المستحضرات الدوائية في الاقتصادات الناشئة. وجاء الكتاب المعنون التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التكنولوجيا الحيوية الصحية: الشراكات المتنامية بين البلدان النامية، معبرا عن نتائج مشروع واسع النطاق يتضمن التعاون بين أفرقة تعمل في البحوث في ستة بلدان نامية[١٩].

٧٧ – وتعزز ”شبكة المياه المأمونة“ التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها مصادر المياه التي تعود ملكيتها وإدارتها إلى المجتمعات المحلية. ومن خلال تقديم حزمة من الخبرات وخدمات الدعم التي تتيح للمجتمع المحلي السيطرة على موارد المياه الخاصة به، استخدمت الشبكة الموارد وعمليات التعلُّم الناتجة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالمثل، هناك ”اتحاد تنظيم مستجمعات الأمطار“، وهو منظمة للتنمية الريفية في الهند لا تستهدف الربح مدعومة بتمويل ألماني وسويسري، ويعمل في عدة ولايات هندية مع قرويين أميين في كثير من الأحيان بهدف تعليمهم طرق إدارة المياه والاستخدام السليم للأراضي. ويجري تزويد موظفي الاتحاد، البالغ عددهم ١٨٠ موظفا، بهواتف نقالة وحواسيب لوحية مزودة

(١٩) الكتاب متاح للاطلاع عليه في الموقع: http://www.idrc.ca/EN/Resources/Publications/Pages/IDRCBookDetails.aspx?PublicationID=1117.

ببرامجيات تُنظِّم المدخلات (صور وأصوات ونصوص) على هيئة سجل تحليلي لكل شيء، بدءا من العمل الجاري في المشاريع إلى اجتماعات القرى وإحصاء أنواع النباتات والحيوانات والطيور والزواحف والحشرات المحلية. وجرى نقل نجاح المنظمة في بناء قدرة القطاع الزراعي على الصمود، حتى خلال الجفاف القاسي، إلى ٣٥ بلدا ناميا في جنوب آسيا وأفريقيا.

٧٨ - وأعدت شركة ''شبكات سيمبا'' التي يقع مقرها في بنغالور ترتيبا مبتكرا لسداد الالتزامات أولا بأول فيما يتعلق بأجهزة الطاقة المتجددة للمنازل بتكلفة حوالي ٣٠ دولارا. وتوفر ''سيمبا'' المال اللازم لتركيب المعدات وجهاز قياس يُسجِّل المستهلكون عليه رمزا شخصيا للدفع مقابل الطاقة التي يستخدمونها. وحينما يُدفع ثمن المنتج، يُرفع جهاز القياس وتصبح الطاقة متاحة بدون دفع مبالغ إضافية. وبعد مرحلة تجريبية واعدة، تتطلع ''سيمبا'' إلى توسيع نطاق عملها في جميع أنحاء الهند، حيث تتوقع الوصول لنحو ٦٠ ٠٠٠ عميل ريفي في المرحلة الأولى للعمليات. وأفيد أن مصرف التنمية الآسيوي استثمر مليوني دولار في الشركة.

٧٩ - وأنشئ المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية لأن نقص الموارد دفع خبراء الأرصاد الجوية الأفارقة إلى تجميع ما لديهم من موارد. وتطورت اجتماعاتهم الرامية إلى تقاسم البيانات والبحوث إلى مؤسسة توفر الآن الإنذار المبكر وأدوات المشورة المفيدة للمزارعين وأخصائيي الصحة العامة والأشخاص المنخرطين في الحد من مخاطر الكوارث. وسوف يسهم المركز أيضا في توقع الكيفية التي تؤثر بها الظروف المناخية في انتشار الأمراض، وتآكل السواحل، وتزايد حدة العواصف، وإحداث الظواهر الجوية القصوى.

٨٠ - إن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم التي يقع مقرها في دبي هي أكبر منظمة خيرية في المنطقة العربية، بوقف قيمته ١٠ بلايين دولار. وتقدم مؤسسة ''دبي العطاء'' الأصغر حجما، وهي منظمة خيرية توفر تمويلا قدره بليون دولار، الدعم للتعليم الابتدائي في البلدان النامية. أما مركز كربون دبي للامتياز، وهو الأول من نوعه في الشرق الأوسط، فهو شركة مساهمة خاصة ستزود القطاعين العام والخاص بأعلى مستوى للخبرة في مجال الحساب الكمي للتحسينات البيئية وتفعيلها. وتواصل شركة مصدر، وهي فرع لشركة مبادلة للتنمية في أبو ظبي، استضافة القمة السنوية العالمية لطاقة المستقبل، التي وفرت منبرا هاما لتقاسم المعارف بين الكثير من بلدان الجنوب.

٨١ - وتوفر منظمات وشركات صغيرة عديدة لا تستهدف الربح دعما قيِّما للتعاون التحويلي بين بلدان الجنوب.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٢ - يشير اتساع نطاق المبادرات المشتركة بين بلدان الجنوب، الجارية من أجل التكامل الإقليمي ومواجهة العديد من التحديات الإنمائية عبر الوطنية، إلى تزايد الأهمية الاستراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨٣ - إن اعتماد الصين والهند لمسار مشترك منخفض الكربون تجاه التنمية المستدامة، والدعم المتزايد لتنمية البنية الأساسية في أفريقيا بروح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يعبر عن نمط للعمل الجماعي الدولي تشتد الحاجة إليه ويتيح للعالم مواجهة تحديات التنمية التي تتجاوز الآن قدرات أي بلد أو منطقة على مواجهتها بشكل منفرد. ويستدعي المضي قدما في هذه الشراكات مواصلة صياغة وتنفيذ أطر تعاونية إقليمية وأقاليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المجالات ذات الأولوية، مثل منع التلوث أو السيطرة عليه، وتغير المناخ، والأمراض المعدية، والاتجار بالمخدرات، والقرصنة.

٨٤ - ومن شأن تعزيز وتحسين تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التعامل مع المسائل الأمنية تقليل نشوب النزاعات الدولية والأهلية إلى حد كبير، لا سيما إذا انعقد العزم الجماعي على وقف الاتجار بالمخدرات والسوق السوداء العالمية.

٨٥ - وينبغي التوسع في محاكاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب الرامي إلى مواجهة العلل الإنسانية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفه سبيلا من سبل النمو الاقتصادي المصحوب بتدابير تحوطية، بغية الحد من أوجه التباين، ومنع القلاقل الاجتماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

٨٦ - وفي حين أن كل منظمة من منظمات منظومة الأمم المتحدة تتبع نهوجا استراتيجية إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها واستراتيجياتها، فإنه ينبغي اتخاذ تدابير إضافية لتمكين الوكالات ذات الخبرات المتماثلة من تجميع وتنظيم الدعم الذي تقدمه إلى جهود البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية، مثل تعزيز القدرات الإنتاجية، وإنشاء السلاسل الإقليمية والعالمية للقيمة الضرورية لخلق فرص العمل والقضاء على الفقر.

٨٧ - ولم تتحقق بعد أنفع الآثار عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، خصوصا فيما يتعلق بإتاحة ترتيبات جديدة تتعلق بالتمويل والإدارة والتسويق يكون من شأنها أن يصبح تنظيم ترتيب الشركات من أعلى إلى أسفل نظاما عتيقا. وسيكون من شأن إتاحة القدرة على الوصول إلى الأسواق المتخصصة بتكلفة زهيدة أن يتمتع الإنتاج الحرفي و/أو الريفي بالقدرة التنافسية في حالة تحسين استعمال تكنولوجيات الطاقة المتجددة خارج شبكة التوزيع، وغيرها من التكنولوجيات المعقولة التكلفة، في الإنتاج الصناعي العالي الجودة والصغير النطاق في المناطق الريفية في جميع أنحاء الجنوب.

٨٨ - وينبغي تحسين تسخير الإسهامات العديدة المقدمة من القطاع الخاص والمجتمع المدني في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من خلال شراكات أقوى بين القطاعين العام والخاص يجري بناؤها بشكل منتظم لمواجهة احتياجات التنمية ذات الأولوية من خلال الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار وكذلك في سائر الميادين التي تمتلك فيها الجهات الفاعلة غير الحكومية مستويات رفيعة من الخبرة والموارد.